المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الخميس 16 ديسمبر 2021 | 24 صفحة | العدد : 196

دول المغرب العربي وملامح العلاقات الخارجية

أكاديمي مغربي: الدول المغاربية ليست بمنأى عن مطامع الدول التي سبق واستعمرتها

الأزمة الاقتصادية في تونس... إحراجات الداخل وضغوط الجهات المانحة

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

أزمات دول المغرب العربي
وتحديات الأطماع الخارجية

تحظى منطقة المغرب العربي بموقع جيوسياسي حيوي وهام على المستوى الدولي،المنطقة تعج بالثروات الطبيعية المختلفة، وتعتبر المنطقة المغاربية ذات موقع جغرافي استراتيجي كونها تقع على مفترق طرق إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وجنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. ومثل المغرب العربي خلال حقب تاريخية سابقة منطقة تنافس استعمارية خصوصاً بين الأوروبيين والأتراك، قبل أن تنال الدول المغاربية استقلالها منذ أواسط القرن العشرين.

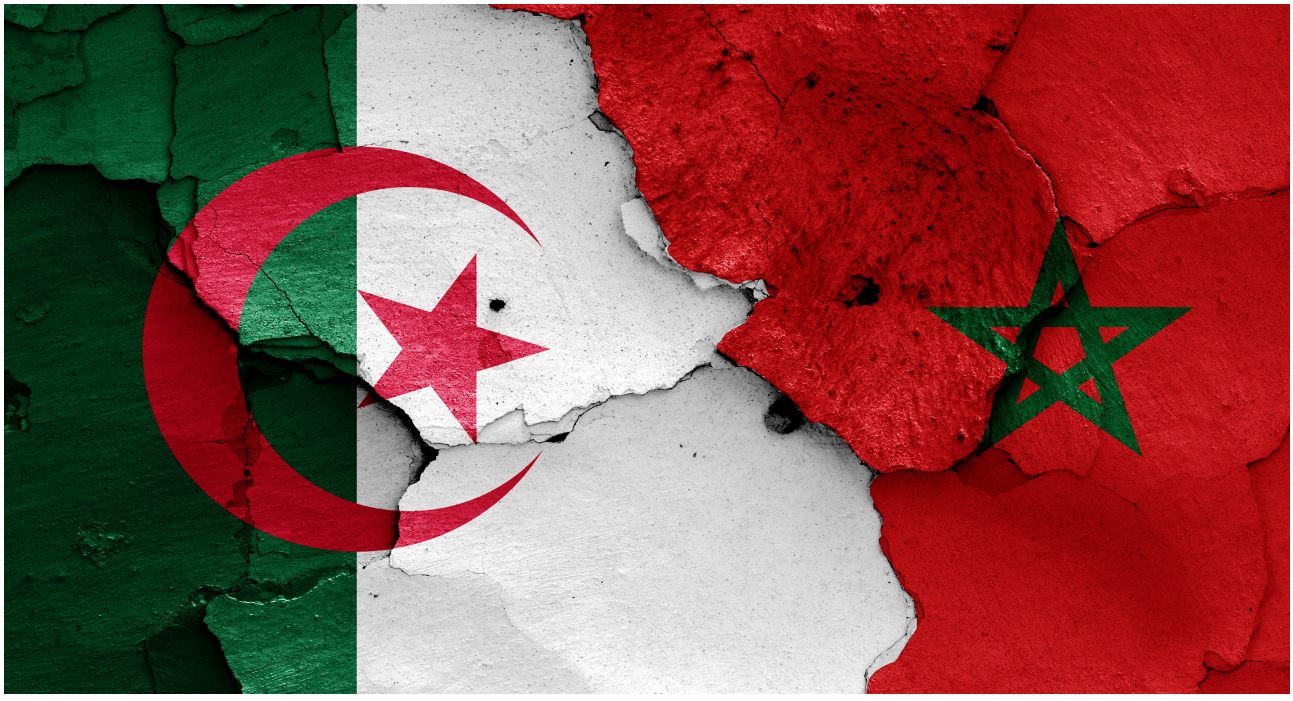

قال الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل إن الحكومة، اقترحت خفض فاتورة أجور الموظفين بالقطاع العام 10 %.وأضاف نور الدين الطبوبي، أن الاتحاد يرفض هذه المقترحات.

تعيش دول المغرب العربي تحولات كبيرة في الفترة الأخيرة جعلتها في مرمى الأطماع الخارجية التي تسعى لاستغلال الظروف المعقدة لدول المنطقة بهدف التغلغل فيها حيث تستثمر في بعض الاضطرابات السياسية والاقتصادية والأمنية التي حصلت في المغرب العربي،وهو ما يشكل تحديا كبيرا تواجهه المنطقة المغاربية.

وتشهد تونس أزمة اقتصادية خانقة منذ سنوات زادت وتيرتها في الفترة الأخيرة حيث كشفت الحكومة التونسية، الثلاثاء 14 ديسمبر، أنّ نسبة المديونية في تونس ارتفعت 4 مرات في السنوات الـ10 الأخيرة،وقالت سامية قدور مستشارة رئيسة الحكومة، إنّ «إجمالي المديونية بالدينار تضاعف 4 مرات خلال العشرية الأخيرة، وذلك من 25 مليار دينار (حوالي 8.5 مليار دولار) في عام 2010 إلى 100 مليار دينار (حوالي 34 مليار دولار) بعام 2020».

واعتبرت قدور في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء، أنّه «لا خيار للدولة اليوم إلا مزيد ترشيد الإنفاق العمومي لسنوات طويلة وسعيها الحثيث لمضاعفة القدرات الاقتصادية خلال السنوات القادمة،

ندّدت أحزاب ومنظمات تونسية في بيانا مشترك، الأحد 12 ديسمبر 2021،ببيان سفراء مجموعة السبع معتبرة أن البيان محاولة « لابتزاز الدولة التونسية بأوضاعها الاقتصادية لفرض رؤيتها للمسار السياسي».

لا سيما أنّ شركاء تونس التقليديين يعيشون حاليا، فترة انتعاش اقتصادي إثر جائحة كورونا، كما هو الشأن لفرنسا، التي فاقت نسبة نموها 6 بالمائة».

وأضافت قدور في افتتاح الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العامة 2021، الذي يعقد في العاصمة تونس،أنّ «حلّ الأزمة المالية، التي تعيشها تونس لا يقف عند غلق موازنة 2021 أو إعداد موازنة 2022، بل يتطلب ابتكار وإرساء سبل فعلية لوقف النزيف»،مؤكدة أنه «لا يكمنُ الحلّ أيضا في اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية أو خارجية مباشرة من البنك المركزي أو من السوق المالية، بل في الحد من الاقتراض وإيجاد التوازن بين موارد الدولة ونفقاتها».

وتسعى الحكومة التونسية امام تفاقم عجز الموازنة وارتفاع نسبة المديونية إلى مستويات غير مسبوقة، إلى البحث عن تعبئة موازنة الدولة عبر الإجراءات الضريبية،حيث قال الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل إن الحكومة، اقترحت خفض فاتورة أجور الموظفين بالقطاع العام 10 %.وأضاف نور الدين الطبوبي، أن الاتحاد يرفض هذه المقترحات.

وقال إن الحكومة التي تقول في العلن إنها قادرة على الوفاء بكل الالتزامات للشعب، تخبرنا في الاجتماعات المغلقة أنه ليس لديها أموال حتى لدفع الرواتب.وأكد الطبوبي، أن هذا البرنامج الاقتصادي، الذي قدمته الحكومة خلال اجتماع مع اتحاد الشغل السبت الماضي، يقضي كذلك بتجميد الأجور لخمس سنوات قادمة ورفع الدعم عن المواد الأساسية.

ودعا الطبوبي الحكومة إلى مصارحة الشعب بحقيقة الوضع الاقتصادي الصعب وكشف الأزمات التي تعيشها البلاد أمام الرأي العام.وعلّق نور الدين الطبوبي على خطاب الرئيس التونسي قيس سعيد الذي توجه به مؤخرا للتونسيين،قائلا ،من غير المعقول مواصلة الجدل والخصومات حول الدستور والفصول بينما الناس خاوية البطون.

وفي 9 ديسمبر الجاري ،قال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي إن الحكومة تأمل في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في الربع الأول من العام المقبل.وأضاف أن الاتفاق مع الصندوق سيكون مؤشرا جيدا للغاية على أن تونس ستبدأ في إصلاحاتها وقد يعزز النمو.وقالت وزيرة المالية سهام البوغديري في مؤتمر اقتصادي إن تونس بعيدة عن إعادة جدولة ديونها في إطار نادي باريس على الرغم من الصعوبات المالية.

وتعاني تونس وضعاً اقتصادياً هشاً تعمق بفعل جائحة كورونا سنة 2020، في ظل تباطؤ النمو ووصول الدين العام والخارجي إلى مستويات مرتفعة. وعجزت الحكومات المتعاقبة على ابتكار حلول جديدة تُغني البلاد عن تبعات الدين الخارجي في وقت تتكدس الديون الخارجية على الدولة، أصلاً وفوائد، وسط حال من عدم الاستقرار السياسي، والركود الاقتصادي.

وتتزايد المخاوف من تحول الازمة الاقتصادية الى بوابة للتدخلات الخارجية في تونس وهو ما عبرت

مخاوف فشل الانتخابات الليبية تلقي بظلالها على البلاد وهو ما يمثل تحديا كبيرا خاصة في ظل الأطماع الخارجية التي تقودها دول مازالت تسعى لتأمين نصيبها من الثروات الليبية.

عنه أحزاب ومنظمات تونسية،التي اصدرت بيانا مشتركا، الأحد 12 ديسمبر 2021،نددت فيه ببيان سفراء مجموعة السبع بعد أن أصدرت الأخيرة بيانا يتعلق بالأوضاع الداخلية في تونس.واعتبرت الأحزاب والمنظمات التونسية أن البيان محاولة «لابتزاز الدولة التونسية بأوضاعها الاقتصادية لفرض رؤيتها للمسار السياسي»، وفق نص البيان، الذي نشرته وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

واعتبرت الأحزاب والمنظمات التونسية أنّ «بيان سفراء مجموعة السبع، محاولة سافرة من هذه الدول لفرض مجموعات الفساد والإرهاب، التي نكّلت بالدولة والشعب طيلة السنوات الماضية في المسار السياسي لتونس؛ لأنّ هذه المجموعات أفضل من يخدم مصالح هذه الدول على حساب سيادة تونس ومصالح شعبها».

يرى كثيرون أن أزمات الدول المغاربية قد تكون بوابة مثالية لزيادة التدخلات الخارجية التي تقودها أطماع في ثروات المنطقة والتي كانت سببا في استعمارها سابقا.

وفي ليبيا تبدو الازمة السياسية بالرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها خلال الأشهر الماضية وكأنها تدور في حلقة مفرغة حيث مازال الغموض يغلف المشهد السياسي والتعقيدات تفرض نفسها بقوة مع استمرار مسلسل العراقيل امام الانتخابات المزمع عقدها نهاية العام الجاري والتي كان يؤمل منها أن تنهي سنوات من الصراعات والحروب في البلاد.

وأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تأجيل نشر القائمة النهائية لمرشحي الرئاسة، قبل أسبوعين من موعد الاستحقاق الحاسم.ولم تحدد المفوضية موعدًا جديدًا لنشر القائمة، وهي الخطوة الأخيرة قبل انطلاق الحملة الانتخابية للاستحقاق المقرر إجراؤه في 24 ديسمبر الجاري، لكن المفوضية قالت في بيان، إنه «لا يزال يتعين عليها أن تتبنى بعض الإجراءات القضائية وأخرى قانونية.

بيان المفوضية جاء في ظل مساعي بعض القوى لتعطيل الانتخابات،فمنذ أيام دعا المجلس الأعلى للدولة في ليبيا إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية،واقترح المجلس تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى فيفري المقبل، ضمن مبادرة سياسية للخروج مما وصفه بـ «الانسداد» السياسي.وقال عمر بوشاح نائب رئيس المجلس الأعلى للدولة في مؤتمر صحفي، إن المؤشرات الحالية تؤكد أن الاستمرار في العملية الانتخابية في ظل غياب أي ضوابط دستورية أو قانونية منظمة لإدارة المرحلة سيعصف بالعملية السياسية.

وفي وقت سابق،أقام عناصر ينتمون إلى جهاز مكافحة الإرهاب وجهاز دعم الاستقرار التابع للمجلس الرئاسي، الذي يقوده عبد الغني الككلي «عنيوة»، وعناصر من ميليشيات مصراتة والزاوية، اعتصاما أمام مقر مفوضية الانتخابات في طرابلس. ونقلت تقارير اعلامية عن مسؤول بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا قوله إنه تم اقتحام مقر المفوضية بالعاصمة طرابلس، مؤكدا أن هذا قد يعرقل

الانتخابات الرئاسية المقررة نهاية العام.

ويأتي هذا التصعيد الجديد كإصرار من الإسلاميين لعرقلة الاستحقاق الانتخابي،حيث طالب مفتي الاخوان في ليبيا،الصادق الغرياني،بحمل السلاح ومنع إجراء الانتخابات الرئاسية، وقال إنها «محرمة شرعيا»،كما عبر عن رفضه لإجراء انتخابات رئاسية دون دستور قائلًا: «لا نريدها ولا نقبلها؛ لأن الانتخابات الرئاسية لا بد أن تقوم على دستور، ولا يمكن أن يكون هناك رئيسًا مستبدًا دون أن يكون هناك دستور يبين ويفصل ما له وما عليه».

وأمام تعقد الوضع سارعت الأمم المتحدة الى تعيين الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز لقيادة جهود الوساطة في ليبيا، بعد استقالة المبعوث الأممي يان كوبيش.وحذر السفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند،في وقت سابق، من عرقلة المسار الانتخابي، مؤكدا «دعم الولايات المتحدة لجهود الأمم المتحدة لدفع العملية السياسية، بما في ذلك من خلال الانتخابات الوطنية لتشكيل حكومة موحدة ودائمة

وقال نورلاند في بيان نشرته السفارة عبر حسابها في تويتر:أن «الامتناع عن الذهاب إلى الانتخابات والتحشيد لعرقلتها، لن يؤدي إلا إلى وضع مصير البلد ومستقبله تحت رحمة من هم داخل ليبيا وداعميهم الخارجيين ،الذين يفضلون قوة الرصاصة على قوة الاقتراع» وفق تعبيره.

عاشت ليبيا منذ العام 2011،وضعا صعبا على

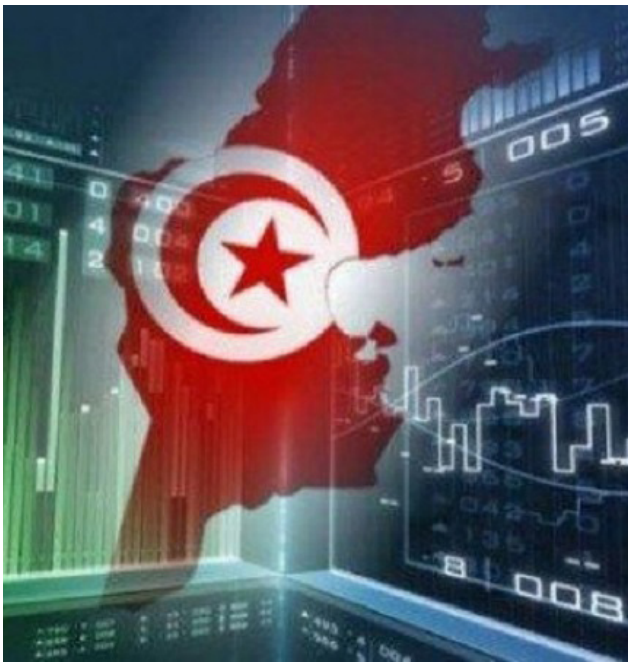

جميع الأصعدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا،ورغم التطورات التي شهدتها في الفترة الماضية والتوافق على اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فان مخاوف الفشل تلقي بظلالها على البلاد وهو ما يمثل تحديا كبيرا خاصة في ظل الأطماع الخارجية التي تقودها دول سبق أن ألقت البلاد في أحضان الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية،ومازالت تسعى لتأمين نصيبها من الثروات الليبية.

من جهة أخرى تزداد أزمات دول المغرب العربي مع تصاعد وتيرة التوتر بين الجارتين الجزائر والمغرب والتي وصلت إلى مرحلة خطيرة، وذلك بعد إعلان الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الرباط واعلانها عدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مرورا بالمغرب،ثم اتهامها بقتل ثلاثة جزائريين على طريق صحراوي متوعدة بالرد في وقت تصاعدت فيه حدة الخلافات بشأن الصحراء الغربية لتدخل العلاقات ين البلدين مرحلة حساسة وخطيرة.

يمكن القول بأن التطورات الأخيرة تأتي مخيبة للآمال المنتظرة بوضع حد لعدم استقرار دول المغرب العربي وتجنيبها حالة النزاع والركود المستمر منذ عقود،في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية خانقة وتحديات أمنية خطيرة،تعيشها دول المنطقة عموما ناهيك عن أزمات صحية طارئة بسبب وباء كورونا ،ويرى كثيرون أن أزمات الدول المغاربية قد تكون بوابة مثالية لزيادة التدخلات الخارجية التي تقودها أطماع في ثروات المنطقة والتي كانت سببا في استعمارها سابقا.

الأزمة الاقتصادية في تونس... إحراجات الداخل وضغوط الجهات المانحة

البيان الذي أصدرته سفارات غربية حول تونس يوم الجمعة، كانت فيه رسائل سياسية واضحة تعبر عن القلق من الوضع السياسي الذي لا أفق واضحا لحله في الوقت الراهن، وقد حاول الرئيس التونسي قيس سعيّد الردّ عليه بطريقته في الخطاب الأخير عندما تحدّث عن سيادة بلاده التي لا مساومة فيها. لكن البيان الذي صاغته دول الولايات المتحدة وفرنسا وكندا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة ، كان إشارة للحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنوات، وزادت تعقيدا مع الأزمة السياسية وتهرب المانحين الدوليين من أي وعود قد تخفف من حدتها خاصة أن البلاد أمام ميزانية جديدة تحتاج تعبئة شاملة في ظل النقص الذي يقارب 5 مليار دولار.

شريف الزيتوني

وبالحديث عن التمويلات الأجنبية للحملات الانتخابية التي عرفتها تونس، يذهب الحديث عن الأحزاب التي صعدت إلى الحكم في 2011، و2014 و2019. والواقع أن العديد من الأطراف تلحقها اتهامات التمويل الأجنبي وهذا أكدته حتى دائرة المحاسبات وهي هيكل محلي يتابع حركة الأموال في الانتخابات، وقد أكدته بالفعل في انتخابات 2014 عندما تحصل أحد المرشحين الرئاسيين لمبلغ مليون دينار من الخارج لكن القضية بقيت في ملفات المحاكم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حزب نداء تونس الذي أكد القيادي فيه لزهر العكرمي في أكثر من تصريح إعلامي أن أموالا خارجية دخلت حسابات الحزب قبل انتخابات 2014. لكن حزب حركة النهضة باعتباره أهم الأحزاب مشاركة في الحكم منذ أول انتخابات في 2011، وإلى حدود تاريخ 25 يوليو الماضي، يبقى الأكثر شبهات في هذا الإطار، حيث تشير العديد من التقارير إلى أنه تلقى تمويلات مالية من الخارج خلال المراحل الثلاث المذكورة، رغم محاولات النفي التي تصدر عن قياداته.

ويمنع مرسوم الأحزاب في تونس في فصله التاسع عشر تلقي أموال بشكل مباشر وغير مباشر نقدي أو عيني صادر عن جهة أجنبية. وكل من يثبت تمويله، يمكن وفقا للفصل 28 من المرسوم ذاته تعليق نشاط الحزب السياسي في مرحلة أولى لمدّة لا تزيد عن 30 يوما، وفي مرحلة لاحقة يتمّ حلّ الحزب المعني بالتمويل الأجنبي بطلب من رئيس الحكومة. كما

- **المؤسسات المالية الدولية المقرضة، حتى لو تجاوبت فإن ذلك يكون عبر شروط، وقد عددها صندون النقد الدولي منذ سنوات، وهي أن تبدأ الحكومة في إصلاحات عميقة تشمل «تقليص دعم السلع الأساسية وتخفيض الإنفاق على الأجور في القطاع الحكومي وبيع أسهم وحصص الدولة في مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلة هذا الأخير»، بما معناه التوجه نحو الخوصصة والتخلي عن بعض المؤسسات الحكومية.**

يمنع الفصل 80 من القانون الانتخابي في تونس تمويل الحملة بمصادر أجنبية بما فيها الحكومات والأفراد والذوات المعنوية، ويفقد الشخص عضويته أو موقعه بمجرّد التأكد من حصوله على أموال متأتية من الخارج.

في مقال لموقع نواة المختص في التحقيقات الاستقصائية في نوفمبر 2020، تمت الإشارة إلى أن

تقرير محكمة المحاسبات حول نتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للإنتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019، كشف أنها كانت مرتعا للمال الفاسد والتمويل المشبوه وأن بعض المترشحين ارتكبوا جرائم انتخابية وجرائم تبييض أموال.

نفس الموقع نشر تحقيقا عن قيام عدد من الأحزاب بدفع أموال في الخارج لفائدة مجموعات ضغط ودعاية في الخارج وهو ما يعتبر مخالفة انتخابية. فحزب حركة النهضة الإسلامي تعاقد في 2014 مع شركة الدعاية والضغط BCW الأمريكية مدّة 4 سنوات بمبلغ قدره 285 ألف دولار أمريكي. وتمّ تجديد هذا العقد من 16 جويلية 2019 إلى 17 ديسمبر من نفس السّنة، بمبلغ قدره 187 ألف دولار أمريكي، وهو ما اعتبرته المحكمة "شبهة تمويل أجنبي" على معنى الفصل 163 من القانون الانتخابي.

والإشكال في ما ذكر سابقا أن كل الملفات خلال تلك الفترة، كانت توضع في الزوايا ولا تؤخذ بشكل جدّي، وسط أنباء عن ضغط كبير تمارسه حركة النهضة على القضاء، من أجل عدم فتحها لأنها تكشف عديد الخفايا التي لا تريد لها الظهور حتى أمام أنصارها الذين تصور لهم أن النتائج التي تحققها هي بفضل الشعبية التي تحظى بها، وأن كل ما يتم تداوله هو من أجل تشويهها حسب زعمها.

- **لم يعد خاف على المتابع أن تونس تعيش هذه الفترة على وقع أزمة اقتصادية غير مسبوقة. قد يكون تجنيا ربط الأزمة مع الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، لكن الثابت أن الأشهر الأخيرة، بما فيها التي سبقت يوليو، تعتبر حرجة في ظل تواصل ارتفاع نسبة التضخم والمديونية والبطالة.**

لكن بعد الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، عاد الحديث عن التمويلات الأجنبية للأحزاب وتأثير ذلك على نتائجها، حيث فتح القضاء يوم 28 يوليو، تحقيقا في تهم بتلقي أموال أجنبية ضد حزبي «حركة النهضة» و«قلب تونس» بالإضافة إلى إحدى الجمعيات الأخرى. وقال المتحدث باسم المحكمة الابتدائية محسن الدالي وقتها، إن التحقيقات يمكن أن تتسبب في تحجير السفر على العديد من الشخصيات وأيضا في تجميد الأموال، بل بدأ الحديث حتى عن إسقاط القائمات التي ستثبت عليها التهمة، وهذا سيكون زلزالا سياسيا إذا حصل.

وإن لم تتخذ منذ ذلك التاريخ (28 ميوليو) أي إجراءات ملموسة حول الموضوع، إل أن الرئيس التونسي كان يلمّح في كل مرة بأن كل من ستثبت إدانته سيتحمل مسؤوليته، وإلى تقصير قضائي قد يفرض اتخاذ قرارات عبر المراسيم وفقا لما تمنحه له التدابير الاستثنائية التي يحظى عبرها بصلاحيات شبه مطلقة، وقد أشار في اجتماع له مع بعض الأساتذة في القانون الدستوري إلى «البطء الحاصل في مسار التقاضي الخاص بتقرير محكمة المحاسبات والمتعلق بنتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019».

الرئيس وفي إطار انتقاده للقضاء بسبب التأخر الكبير في التعامل مع القضايا، ولتخفيف الحرج عن تواصل تعطل البرلمان، أشار إلى إمكانية اتخاذ قرارات إسقاط قائمات انتخابية، بناء على ما أصدرته محكمة المحاسبات حول انتخابات 2019، في خطوة قد تجعل المشهد أمام فرضيتين؛ الأولى هي صعود قائمات جديدة سيتغير معها البرلمان بشكل كامل على مستوى الأحزاب والكتل، والفرضية الثانية هي التمهيد لحل البرلمان بشكل نهائي وتحديد موعد جديد للانتخابات، لكن يبقى الخيار الأول هو الأقرب رغم تأخر الفترة النيابية بشكل كبير.

لا شيء ثابتا فيما ينوي الرئيس التونسي قيس سعيّد الذهاب إليه في المرحلة المقبلة. ملفات كثيرة فتحها أمامه وتنتظر الحل، لكن المؤكّد أن مسألة التمويل الأجنبي هي على رأس القضايا التي ينوي

- **مظهر آخر من مظاهر الأزمة الاقتصادية في تونس، هو الأنباء عن طباعة الأوراق النقدية لأجل توفير مرتبات موظفي الدولة، وهذه أخطر عملية تهدد الاقتصاد باعتبار تأثيراتها على قيمة العملة وعلى ارتفاع تكلفة العيش لدى المواطنين.**
- **بدأ المسؤولون التونسيون منذ أشهر في التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض بقيمة كبرى، لكن في ظل الأزمة السياسية وضبابيتها، وعدم وجود ضمانات اقتصادية، أصبح المانحون يتهربون من التجاوب مع الطلبات التونسية، فاقتصر الأمر على مساعدات شكلية من دول وهيئات.**

الذهاب فيها للأقصى، وهذا ما سيعرفه التونسيون الإجراء يوم 17 ديسمبر المقبل في الخطاب الذي ينوي إلقاءه بمناسبة عيد الثورة والذي ستصدر عنه قرارات وصت بالهامة.

التوتر الجزائري الفرنسي.. التفاصيل والتطورات

نجاة فقيري

تشهد العلاقات بين فرنسا والجزائر مستوى جديدا من التوتر بدأ بقضايا الهجرة والتأشيرات وتطوّر بعد تصريحات إيمانويل ماكرون الأخيرة حول التاريخ الجزائري والتي اعتبرتها الجزائر «غير مسؤولة»، لترد الأخيرة بسحب سفيرها من باريس وغلق مجالها الجويّ أمام الطائرات العسكرية الفرنسية في ردود أفعال تصعيدية غير مسبوقة تنذر بتطورات سلبية في أزمة العلاقات الجزائرية الفرنسية.

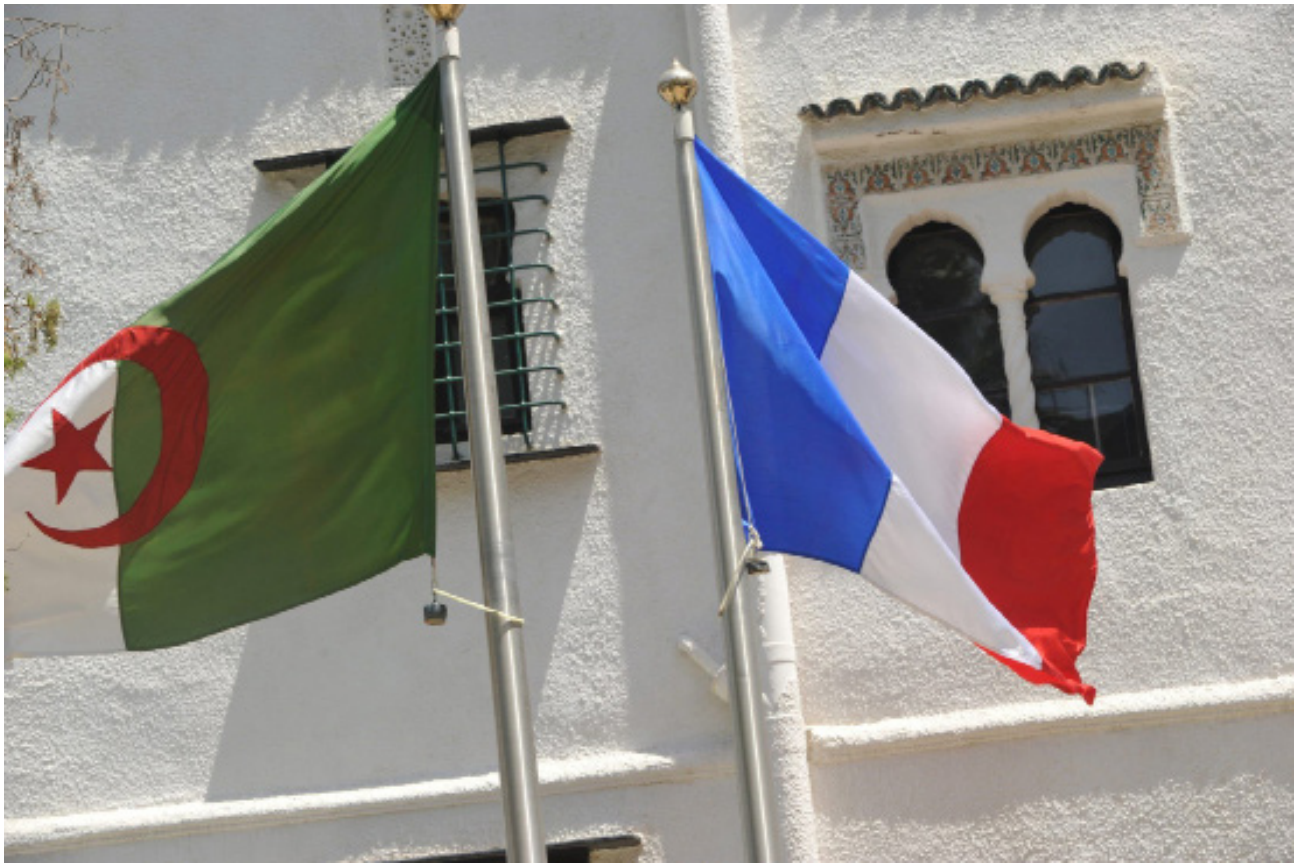

تساءل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في خطاب نشرته صحيفة لوموند الفرنسية عما إذا كانت هناك دولة جزائرية قبل الحكم الاستعماري الفرنسي، معتبرا أن الجزائر قامت بعد استقلالها العام 1962 على نظام «ريع الذاكرة» الذي كرسه «النظام السياسي العسكري» فيها، وقال إن ذلك النظام هو الذي أعاد كتابة كما انتقد «التاريخ الرسمي للجزائر الذي أعيد كتابته بالكامل»، والذي «لا يقوم على الحقائق» بل على «خطاب يقوم على كراهية فرنسا».

أخذت الأزمة بين الجزائر وفرنسا منحاها التصاعدي أساسا منذ 28 سبتمبر من العام الحالي، إذا يعتبر الخبراء أن الإشتباك البارد قد بدأ فعليا حتى قبل خطاب ماكرون»الغير مسؤول» في أهم النقاط المشتركة والمتعلقة أساسا بقضايا الهجرة خاصة بعد أن أعلنت باريس أنها تريد خفض التأشيرات الممنوحة للجزائريين بنسبة 50 ٪. ليؤجج خطاب ماكرون في الثاني من أكتوبر / تشرين الأول نيران التوتر الديبلوماسي الذي يهدد العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين وتعتبر فيه فرنسا المستفيد الأكبر استراتيجيا واقتصاديا، ما أثار غضب السلطات الجزائرية التي سحبت مباشرة

تشهد العلاقات بين فرنسا والجزائر مستوى جديدا من التوتر بدأ بقضايا الهجرة والتأشيرات وتطوّر بعد تصريحات إيمانويل ماكرون الأخيرة حول التاريخ الجزائري.

- أخذت الأزمة بين الجزائر وفرنسا منحاها التصاعدي أساسا منذ 28 سبتمبر من العام الحالي، إذا يعتبر الخبراء أن الإشتباك البارد قد بدأ فعليا حتى قبل خطاب ماكرون»الغير مسؤول».

سفيرها في فرنسا.

كانت الحكومة الجزائرية حازمة في موقفها تجاه باريس ففي اليوم التالي لتصريحات الرئيس

- دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في وقت سابق، قبل هذه الزيارة، إلى علاقة «واثقة» و«شراكة طموحة» مع الجزائر تتجاوز «جروح» الذاكرة التي يمكن أن «تظهر أحيانا من جديد» .

التوتر الديبلوماسي يهدد العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين وتعتبر فيه فرنسا المستفيد الأكبر استراتيجيا واقتصاديا.

الفرنسي، أكد المتحدث باسم هيئة الأركان الفرنسية أن الجزائر منعت الطائرات العسكرية الفرنسية من التحليق فوق أراضيها ، حيث تستخدم عادة المجال الجوي الجزائري للانضمام أو الخروج من قطاع الساحل والصحراء حيث تنتشر قوات مكافحة الجهاديين، عقوبة يعتبرها الخبراء والمراقبون صارمة و«تعرقل الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل كم تشكل عقبة أمام سياستها الخارجية « .

لرتق الشرخ الدبلوماسي تواصل اتخذت فرنسا من جهتها اتخاذ خطوات جديدة تجاه الجزائر، حيث قررت رفع السرية عن الأرشيف الخاص بحرب الجزائر (1954-1962) قبل 15 عاما من المهلة القانونية. وقالت وزيرة الثقافة روزلين باشلو، إن لدى فرنسا «أشياء يجب إعادة بنائها مع الجزائر» وأن ذلك غير ممكن «إلا بناء على الحقيقة» ويأتي ذلك عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان للجزائر، في محاولة لتهدئة التوتر وحدة التصريحات المتبادلة مؤخرا.

من جهته سارع إيمانويل ماكرون إلى الإعتذار محاولا كبح جماح الموقف الجزائري، حيث أعرب ماكرون عن «ثقته» بنظيره الجزائري عبد المجيد تبون وأكد أن العلاقات معه «ودية فعلاً» آملا في أن يهدأ التوتر الدبلوماسي مع الجزائر وأن يعود الطرفان إلى الحوار. قائلا في هذا السياق«أتمنى

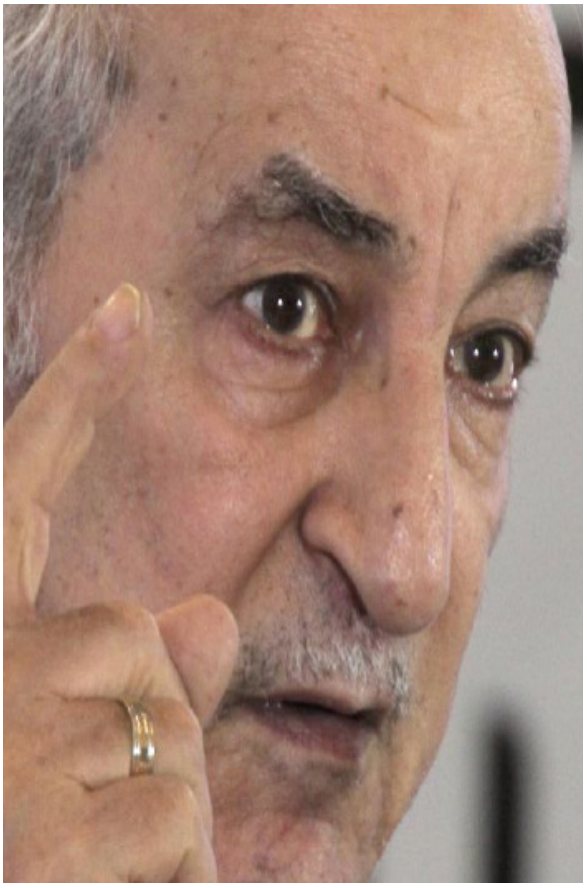

- من جهته سارع إيمانويل ماكرون إلى الإعتذار محاولا كبح جماح الموقف الجزائري، حيث أعرب ماكرون عن «ثقته» بنظيره الجزائري عبد المجيد تبون وأكد أن العلاقات معه «ودية فعلاً» آملا في أن يهدأ التوتر الدبلوماسي مع الجزائر وأن يعود الطرفان إلى الحوار.

أن نتمكن من تهدئة الأمور، لأنني أعتقد أنه من الأفضل أن نتحاور من أجل تحقيق تقدم». و أكد ماكرون في مقابلة إعلامية محلية أنه «يكن احتراما كبيرا للشعب الجزائري» .

أما من الجانب الجزائري فقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن عودة السفير الجزائري إلى باريس مشروطة «باحترام فرنسا الكامل للدولة الجزائرية». وقد حضيت زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بداية الشهر الحالي بمتابعة واسعة من الصحف المحلية والإقليمية والعالمية حيث أكدت هذه المصادر أن لودريان أجرى محادثات مطولة مع نظيره الجزائري، كما التقى الرئيس عبد المجيد تبون لأكثر من ساعة ونصف. وأوضح المصدر الفرنسي في تصريح لفرانس 24، أن المحادثات سمحت بإعطاء «دفع سياسي» لاستئناف المشاورات والعمل بين البلدين حول مسألة الهجرة، ولا سيما بشأن ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من فرنسا، موضحا أن المحادثات ستتواصل بهذا الشأن. كما تباحث الطرفان سبل إحياء العلاقات الدبلوماسية و إغلاق الجزائر أجواءها أمام الطائرات العسكرية الفرنسية.

وتعليقا على هذه الزيارة أوضحت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها أنها « زيارة عمل وتقييم ولإحياء العلاقات». من جانبه دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في وقت سابق، قبل هذه الزيارة، إلى علاقة «واثقة» و«شراكة طموحة» مع الجزائر تتجاوز «جروح» الذاكرة التي يمكن أن «تظهر أحيانا من جديد».

العلاقات المغربية الاسبانية
مدّ و جزر مزمن يعرقل استقرار التواصل

تعتبر العلاقات المغربية الاسبانية من أعقد العلاقات وأطولها تاريخيا مقارنة مع العلاقات المغربية الفرنسية أو العلاقات المغربية الأمريكية، بحكم القرب والجوار والتفاعل الحضاري بالإضافة إلى محددات تعد بمثابة ثوابت تتحكم في العلاقات الثنائية بين البلدين.

رامي التلغ

"العلاقات الاسبانية المغربية في شكلها الحالي، ليست سوى مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين فالتأزم قبل العودة الى الانفراج، إذ تعتبر من أقدم العلاقات في العالم.

ظلت العلاقات المغربية الاسبانية طيلة عدة سنوات مطبوعة بالمد والجزر، وغالبا ما كان يسودها التوتر بوصول الحزب اليميني الاسباني للحكم، لتعرف نوعا من الانفتاح بوصول الاشتراكيين للحكم.

إن العلاقات الاسبانية المغربية في شكلها الحالي، ليست سوى مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين فالتأزم قبل العودة الى الانفراج، إذ تعتبر من أقدم العلاقات في العالم.

ففي شهر ماي الماضي،فجر غياب التنسيق على مختلف المستويات، وخاصة الجانب الأمني، بين المغرب وإسبانيا نتيجة التوتر بين البلدين بسبب ملف الصحراء المغربية أزمة هجرة غير مسبوقة.

وفي حادث هو الأول من نوعه منذ عقود تدفق آلاف المهاجرين إلى شاطئ مدينة سبتة سباحةً انطلاقا من تطوان والفنيدق شمال المغرب. وقالت وسائل إعلام إسبانية إن من بين النازحين المئات من الأطفال والقاصرين الذين عبروا البحر بمفردهم.

ويعكس الحادث خطورة عدم التنسيق بين البلدين وأن الملفات الأمنية وقضايا الهجرة مسألة مهمة لا تستطيع مدريد أن تختار منها ما تريد وتستبعد ما لا تريد.

وأوقف المغرب تعاونه الأمني والثقافي والقضائي مع الجانب الإسباني بعد تراكم عدد من المواقف التي عكرت صفو العلاقات الثنائية بدءا برفض إسبانيا قرارَ الولايات المتحدة الاعتراف بمغربية الصحراء وسعيها لإقناع واشنطن بالعدول عنه وصولا إلى استقبال زعيم جبهة البوليساريو للعلاج.

وشنت وسائل إعلام إسبانية هجوما على المغرب وحمّلته مسؤولية الأزمة في سبتة وربطتها باستقبال زعيم البوليساريو في حين وجه قادة الاتحاد الأوروبي اتهامات ضمنية للرباط بالوقوف خلف الأمر، حيث أعلنوا عن تضامنهم مع مدريد وحضوا المغرب على منع العبور غير القانوني للمهاجرين إلى جيب سبتة.

وفي المقابل تفادت إسبانيا توجيه أي اتهامات مباشرة للمغرب ودعت بعض الأحزاب، من بينها الحزب الشعبي الإسباني، الحكومة إلى ضرورة التقارب مع المغرب والتنسيق الأمني بشكل عاجل.

وشددت وزيرة خارجية إسبانيا، أرانشا غونزاليس لايا، على أن حكومة بلادها ليس لديها دليل على أن المغرب رفع يده للسماح بمغادرة المهاجرين إلى إسبانيا كوسيلة للضغط على السلطة التنفيذية في الأزمة الدبلوماسية

« في حادث هو الأول من نوعه منذ عقود تدفق آلاف المهاجرين إلى شاطئ مدينة سبتة سباحة انطلاقا من تطوان والفنيدق شمال المغرب.

الحالية المفتوحة.

وشددت الوزيرة الإسبانية على أنها أجرت اتصالا مع السلطات المغربية التي أكدت لها ظهر الاثنين أن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى سبتة «ليس ثمرة الخلاف»بين البلدين بسبب نقل زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي إلى المستشفى في إسبانيا.

إثر التوتر الذي ساد لأشهر بين البلدين،لاقت دعوة العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى تعزيز العلاقات مع إسبانيا وأوروبا أصداء إيجابية واسعة في مدريد ودول الاتحاد الأوروبي اللتين وجهتا بدورهما دعوة إلى ترسيخ الروابط مع المغرب.

وقال رئيس الوزراء الإسباني الاشتراكي بيدرو سانشيز إنّه يودّ «شكر ملك المغرب على تصريحاته»، مضيفا «اعتبرنا المغرب حليفا استراتيجيا على الدوام»، وواصفا البلدين بأنهما «حليفان وصديقان وجاران» تجمعهما علاقات «متفردة وعميقة».

وسعت مدريد إلى التصعيد من خلال العديد من التحركات، على غرار محاولة انتزاع إدانة من الاتحاد الأوروبي للمغرب بسبب دخول مهاجرين مغاربة إلى البلاد.

و أعرب الملك محمّد السادس في خطاب بمناسبة الذكرى الثامنة والستّين لثورة الملك والشعب عن رغبته في «إقامة علاقات قوية، بناءة ومتوازنة، خاصة مع دول الجوار»، متحدثا عن إسبانيا وفرنسا على وجه الخصوص.

وقال العاهل المغربي إن العلاقات مع إسبانيا «مرت في الفترة الأخيرة بأزمة غير مسبوقة، هزت بشكل قوي الثقة المتبادلة وطرحت تساؤلات كثيرة حول مصيرها، غير أننا اشتغلنا مع الطرف الإسباني، بكامل الهدوء والوضوح والمسؤولية».

وقال رئيس الحكومة الإسبانية خلال مؤتمر صحافي جمعه مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل «في الواقع، فإنه على الثقة والاحترام والتعاون الحاضر والمستقبلي يمكننا بناء علاقات أقوى من التي تجمعنا حاليا»، مشددا على تفرد وعمق العلاقات التي تجمع المغرب وإسبانيا.

ويدلّ خطاب الملك محمّد السادس وتصريحات رئيس وزراء إسبانيا على تحسن ملموس قد تشهده العلاقات

بعد عودة الدفء للعلاقات الإسبانية المغربية في الأشهر الأخيرة، حاولت مدريد تجنب أي احتكاك دبلوماسي مع الرباط قد يعيد التوتر بين البلدين، لكنها اضطرت أخيرا إلى بعث مذكرة احتجاجية عبر القنوات الدبلوماسية بعد مشروع مغربي في جزر متنازع عليها.

بين البلدين، ورغبتهما في إنهاء الأزمة الدبلوماسية.

وقال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل «نعرب عن ترحيبنا بما قاله ملك المغرب»، مضيفا أنّ «المغرب شريك لإسبانيا، ولكن أيضا للاتحاد الأوروبي».

هذا الهدوء لم يتواصل طويلًا،فبعد عودة الدفء للعلاقات الإسبانية المغربية في الأشهر الأخيرة، حاولت مدريد تجنب أي احتكاك دبلوماسي مع الرباط قد يعيد التوتر بين البلدين، لكنها اضطرت أخيرا إلى بعث مذكرة احتجاجية عبر القنوات الدبلوماسية بعد مشروع مغربي في جزر متنازع عليها.

ونقلت صحيفة «إل بابيس» عن مصادر دبلوماسية أن وزارة الخارجية الإسبانية سلمت القائم بالأعمال في السفارة المغربية بمدريد مذكرة احتجاج على مزرعة أسماك أقامها المغرب بجوار جزر إشفارن، وتعرف باسم «الجزر الجعفرية» في المغرب.

وقالت الصحيفة إن الحكومة الإسبانية تجنبت أي احتكاك مع المغرب من شأنه أن يعيد الأزمة الدبلوماسية التي لم تغلق بعد، إذ لم تعد بعد سفيرة الرباط، كريمة بنعيش إلى إسبانيا، لكن المشروع المغربي دفعها للتصرف.

ووفقا لمصادر الصحيفة، لم يرغب وزير الخارجية الإسباني، خوسيه مانويل ألبارس، أن يغفل ما وصفه بـ«احتلال غير قانوني» للمياه الإقليمية الإسبانية.

وفتحت السلطات الإسبانية تحقيقا مع شركة كتالونية أشرفت على تركيب الأقفاص البحرية للمزرعة التي أنشئت حديثا، ومنحت السلطات الإسبانية الشركة 20 يوما لإزالة الأقفاص لتجنب العقوبات.

وجزر إشفارن هي محل نزاع بين المغرب وإسبانيا، إذ لا تعترف الرباط بسيادة مدريد عليها، والمزرعة المغربية قريبة جدا من مياه الجزر ما تسبب في الغضب الإسباني.

ومنحت السلطات المغربية ترخيصا لتشييد الأقفاص في المنطقة في مارس الماضي، وفي الصيف بدأ تركيب الأقفاص ووصل عددها حاليا 16 قفصا.

وبعد مشاورات مع وزارات الدفاع والبيئة والزراعة والنقل، بتنسيق من وزارة الخارجية، قررت الحكومة الإسبانية الاحتجاج بشكل رسمي لدى المغرب وفتح تحقيق مع الشركة الكتالونية المشرفة على المشروع.

من جانب آخر،حذرت الاستخبارات الإسبانية رئيس الحكومة، بيدرو سانشيز، من «الخطر» الذي قد يمثله التقارب المغربي الإسرائيلي على «الأمة الاسبانية».

وأشارت الاستخبارات إلى أن «مصالح مدريد في المتوسط قد تتهاوى بفعل هذا التقارب المتزايد»، مؤكدة على أن «التعاون المغربي الإسرائيلي يشمل بناء قاعدة عسكرية بالقرب من حدودنا الوطنية، ويتجاوز هذا المشروع إطار الاتفاقات الإبراهيمية التي يعتبر المغرب من أصحاب المصلحة فيها».

وسلمت الاستخبارات العسكرية الحكومة الإسبانية تقريرا، وصفته وسائل الإعلام بـ«المقلق»، تحت عنوان «سحابة حمراء في سماء مدريد»، قالت فيه: «نعلم جميعا أن الأمة الإسبانية في خطر، اللوبي اليهودي هو الأقوى والأكثر نفوذا في العالم. ونتيجة لذلك، فإن التقارب بين الرباط وتل أبيب يضع المغرب في موقع قوة ويزيد نفوذه بشكل كبير في المنطقة».

كما عبر المصدر نفسه عن اعتقاده بأن التعاون بين الرباط وتل أبيب «يمكن أن يتجاوز الإطار الأمني والعسكري ليشمل التعاون الاستخباراتي».

وفي وقت سابق، أعلنت إسرائيل أنها أبرمت مع المغرب مذكرة تفاهم تحدد التعاون الدفاعي بين البلدين، وهي الأولى من نوعها في تاريخ علاقاتها مع الدول العربية.

إلى ذلك،يرى مراقبون العلاقات المغربية – الإسبانية كانت ولا تزال تشهد تناوب شهور وسنوات من الود تعقبها فترات من التوتر الحاد والمنذر بعواقب وخيمة.

ومن خلال تتبع مسار العلاقات المغربية الاسبانية، يتبين أنها عبارة عن حقيقة معقدة، إذ هناك مجموعة من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، داخلية وخارجية، ومن اجل ذلك لابد من إعادة النظر في العديد من الميكانيزمات والعوامل المتحكمة في صيرورة هذه العلاقات.

أكاديمي مغربي: الدول المغاربية ليست بمنأى عن مطامع الدول التي سبق واستعمرتها

رأى الباحث المغربي وأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبدالله أبوعوض الحسني، أن تفعيل دور الاتحاد المغرب العربي يمكن تحقيقه عن طريق الإيمان السياسي بفكرة الاتحاد.

وقال الحسني في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، «لا يمكن الحديث عن اتحاد بين دول جيران في الجغرافيا، أعداء في التوجهات السياسية، وقد يكون للدبلوماسية العربية الدور الأهم في خلق توافق يحفظ مصالح دول المغرب العربي، وفي نفس الوقت يرفع مردودية التبادل والتقارب بين دول الاتحاد»، مشيراً إلى أنه ومن آليات التفعيل، تثمين وظائف المجتمع المدني داخل هذه الدول لتشكل دبلوماسية موازية، ترفع الحرج عن حكومات الدول التي قيدت بالمصالح الغربية خاصة.. وإلى نص الحوار

حوار/ همسة يونس

هناك دلائل واضحة عن مدى احترام وتقدير الشعوب المغاربية لبعضها البعض.

مـا تقييمك للعلاقـات الدولية فيمـا بين دول المغـرب العربي؟

يمكـن تقسـيم طبيعـة هـذه العلاقات إلى قسـمين، علاقـة شـعب، وعلاقـة دولة.

فالعلاقـات بين الشـعوب المغاربية ليـس لها أي طابع عنصـري أو اقصائي، بل بالعكس، هنـاك دلائل واضحة عـن مـدى احتـرام وتقديـر هـذه الشـعوب لبعضهـا البعـض، ومـن أمثلة ذلـك الشـعب المغربـي والجزائري الذي ارتبـط التقارب بينهما تاريخيـاً لدرجة المصاهرة.

أمـا مـن حيـث علاقـة الـدول كترجمـة للممارسـة السياسـية، فـإن هـذه العلاقـات تعـرف قمـة التربص ببعضهـا، والبحـث عـن تقويـض أي مسـاهمة يمكن أن ترفـع مـن المـردود الاقتصـادي والاجتماعي، غيـر أنها تبقـى متفاوتـة فيمـا بينها.

مـا تأثيـرات بعض الأزمـات الواقعـة بين دول المغرب العربي على المشـهد السياسـي في المنطقة؟

للدبلوماسية العربية الدور الأهم في خلق توافق يحفظ مصالح دول المغرب العربي

أول هذه التأثيرات ينعكس على الدينامية الاقتصادية التي تعرف تباطؤاً حقيقياً من حيث المردودية، فمن هذه الدول ما يمتلك ثروة تكمل حاجيات الدول الأخرى في المغرب العربي من فوسفات وبترول وغاز ومعادن... والسبب الرئيس يرتبط بالمشهد السياسي، فليس هناك توافق من حيث البنية السياسية الداخلية، ينعكس سلباً على طبيعة العلاقات الخارجية.

لذا فإن المشهد السياسي المتناحر بين الطائفية والإيديولوجية والهوياتية، من المشاكل الرئيسية التي تنخر جسد المغرب العربي في توافق الدول مع بعضها البعض.

من وجهة نظرك.. هل يشكل اتحاد المغرب العربي بوابة لخروج دول المنطقة من أزماتها؟

ليس دول المنطقة فقط، بل مؤثراً رئيساً حتى على سياسة الشرق الأوسط وكل الدول العربية إن لم نقل الإسلامية.

والأزمة الحقيقية هي بين الحكومات التي بالملاحظة نجد بعضها من يشتغل على خصوصياته الوطنية، وبعضها يشتغل وفق أجندة خارجية تعمل على الاستفادة من الوضع المتدهور في العلاقات الخارجية لهذه الدول، لذا يمكن الجزم أن أي تقارب سيكون دفعة نمو لكل دول المغرب العربي.

كيف يمكن تفعيل دور اتحاد المغرب العربي؟

تفعيل دور الاتحاد المغرب العربي بالإيمان السياسي بفكرة الاتحاد، فلا يمكن الحديث عن اتحاد بين دول جيران في الجغرافيا، أعداء في التوجهات السياسية، وقد يكون للدبلوماسية العربية الدور الأهم في خلق توافق يحفظ مصالح دول المغرب العربي، وفي نفس الوقت يرفع مردودية التبادل والتقارب بين دول الاتحاد.

ومن آليات التفعيل، تثمين وظائف المجتمع المدني داخل هذه الدول لتشكل دبلوماسية موازية، ترفع الحرج عن حكومات الدول التي قيدت بالمصالح الغربية خاصة.

ما أهم التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي بشكل عام؟

ندعو لوجود إرادة سياسية قوية وفاعلة تروج للمصالح المشتركة بين دول الاتحاد المغربي.

أهم التحديات التي تواجه الاتحاد المغرب العربي، يمكن تلخيصها في التحديات الداخلية، والخارجية.

فالداخلية، يشكل الوضع الاقتصادي المتردي لبعض دول الاتحاد فتيل الحراك الاجتماعي النائم، إذا استيقظ سيقابل هذا الحراك مفهوم الانفجار، من حيث التوزيع العادل للثروة، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار الاجتماعي.....

ومن حيث التحديات الخارجية، فدول الاتحاد ليست بمنأى عن مطامع الدول التي سبق وأن استعمرتها، إذ لا زالت هذه الدول في شق الاتفاقيات القديمة، أو الالتزامات والتعهدات الجديدة، تعرف سيرا عاديا لا زال يربط رقبة دول الاتحاد اقتصاديا وثقافيا .

برأيك.. هل الأوضاع تتجه نحو تحقيق تقارب دولي مغاربي أم العكس؟

بالعكس الأوضاع تزداد تباعداً، رغم تآلف الشعوب، ورغم أن إرادة بعض حكومة دول الاتحاد تسعى لرفع الحرج عن دولة الجوار، إلا أننا نجد ردود فعل معاكسة من تلك الدول، وتجاوز البعض الحد للذهاب إلى الإعلان عن العداء المباشر في وسائل إعلامه.

لن نقول بفقدان الأمل، بل ندعو لوجود إرادة سياسية قوية وفاعلة، تروج للمصالح المشتركة بين دول الاتحاد بعيداً عن المزايدات المدفوعة بلا أجر، لبعض الدول الغربية التي تجد فيها مصلحتها.

كـركـاتيـر